مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد 02 العدد 01 بتاريخ 2021/03/15م

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

اتفاقية براين – تشامورو وإثرها في ترسيخ الوجود الاقتصادي الأميركي في نيكاراغوا 1914 – 1916

أ.د. أيمن كاظم حاجم الباحثة سهيلة عبد الحسين ماضي

جامعة البصرة– كلية التربية للعلوم الإنسانية– قسم التاريخ

المديرية العامة لتربية البصرة– عراق

تاريخ الإيداع: 2021/02/26 م تاريخ التحكيم: 2021/03/04م تاريخ النشر: 2021/03/15م

الملخص:

ان اتفاقية براين – تشامورو التي هي محور الدراسة جاءت في الاساس كبديل عن تعديل بلات . اذ ان تعديل بلات وما تضمنه من شروط مجحفة بحق سيادة جمهورية كوبا حاولت الادارة الامريكية ايجاد بديل يحفظ لهذه الحكومة نوع من السيادة في نفس الوقت يحفظ المصالح الاميركية الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية ويؤمنها داخل نيكاراغوا ويضع حدا لتدخلات الدول الاستعمارية واعتبرته دول امريكا الوسطى مثل السلفادور وكوستاريكا والهندوراس انه نوع من التدخل السافر في شوؤن نيكاراغوا والتي ترتبط معها حدود مشتركة كانت قد رسمت بموجب اتفاقيات سابقة وعلى هذا الاساس جاءت الاتفاقية لتضع حدا لهذه التدخلات وترسم حدودا واضحة بشأن التدخل الاميركي في نيكاراغوا .

Berlin-Chamorro Agreement 1914-1916 and its Impact in Strengthening the American Economic Existence in Nicaragua

By:

Suhailah Hussein Madhi Supervisor Prof. Dr. Aiman Khadhim Hachim

The General Directorate of Education in Basra-Iraq

Abstract:

The current study is about Berlin-Chamorro Agreement in 1914-1916. Basically, the agreement is considered as an alternative for Blat amendment whose unfair terms towards the Sovereignty of the Republic of Cuba come to be as a substitute taken by the American Administration to preserve Cuba Government Sovereignty. Meantime, it also preserves American strategic, economic and political interests and secure them within Nicaragua itself. Not only that, but to prevent the imperialist interferences that are considered by Middle American countries such as

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

Salvador, Costa Rica and Honduras as deliberate interferences in Nicaragua's issues which share the same boundaries with it by means of the previous agreements. Therefore, the agreement is meant to prevent such American interferences in Nicaragua's issues.

المقدمة:

تناول البحث أهمية المعاهدات التي عقدتها الولايات المتحدة مع دول أمريكا الوسطى وخاصة مع جمهورية نيكاراغوا ومعرفة المجريات والدوافع والغايات والأسباب التي دفعتها إلى توقيع المعاهدة ولاسيما أن حكومة نيكاراغوا قد صادقت على الاتفاقية وتعديلاتها التي أشارت إلى بيع نيكاراغوا المسار عبر أراضيها للولايات المتحدة الأميركية لبناء القناة مدى الحياة. ومن ثم فقد تنازلت عن جزء من أراضيها للولايات المتحدة هذا التنازل أو البيع الذي مس سيادتها الوطنية على أراضيها وجعلها منقوصة، وفسحت المجال للولايات المتحدة للتدخل في شؤونها الداخلية والسعي لترسيخ وتثبيت سيطرتها الاقتصادية بعد أن ثبتت السيطرة العسكرية مسبقاً.

ما أن بدأت بوادر اندلاع الحرب العالمية الأولى- First World War [1] تلوح بالأفق ولا سيما أن نشوبها من شأنه أن يعطل اغلب الأنشطة التجارية والصناعية، لذلك واعتباراً من شهر شباط 1914 جددت حكومة نيكاراغوا المتمثلة برئيسها ادولفو دياز- Adolfo Diaz [2] دعواتها للإدارة الأميركية للتصرف بقدر أكبر من الاستعجال من اجل تقديم اتفاقية القناة إلى مجلس الشيوخ الأميركي للموافقة عليها. ففي 4 من الشهر أعلاه تلقت القنصلية الأميركية في العاصمة ماناغوا- Managua برقية من الرئيس دياز جاء فيها " لقد تبنت حكومة نيكاراغوا Nicaragua [3], بصراحة وحزم سياسة التقارب مع الولايات المتحدة، وسعت من خلال هذه الصداقة إلى ضمان السلام في نيكاراغوا، وتنمية مواردها الطبيعية، وفي أطار متابعتها لهذه السياسة فقد تحركت بخطى ثابتة إلى الأمام دون أي اعتبار للاحتجاجات والمعارضات في بعض البلدان اللاتينية، لذلك اعتقد أنه ووفقاً لروح الصداقة هذه فقد حان الوقت لحكومة الولايات المتحدة تقديم بعض المساعدة لنيكارغوا[4].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

لقد جاءت البرقية أعلاه كنتيجة حتمية للوضع الاقتصادي المتدهور والرهيب في نيكاراغوا آنذاك، إلى حد قرب إعلان الحكومة عن إفلاس الخزينة، فإلى جانب مطالبات المواطنين الحكومة تسديد المبالغ الكبيرة التي تدين بها لهم مقابل الأموال المدانة لها أو البضائع الموردة لها أبان حرب عام 1912 , كانت هنالك مطالبات الرعايا الأجانب من البريطانيين والألمان والإيطاليين الذين سبق أنا لجأوا لسلك السبل والقنوات الدبلوماسية لمطالبة الحكومة بدفع فواتيرهم , لذا كانت حكومة نيكاراغوا تعتقد أن أفضل طريقة لتسوية ديونها وحل مشاكلها الاقتصادية هو أبرام الاتفاقية مع الولايات المتحدة، بالشكل الذي يحسن صورة الحكومة ومصداقيتها، ويضمن السلام الذي ترغب به هي وسكان نيكاراغوا، والذي سبق أن استنزفته الثورات والحروب المستمرة[5].

في ذلك الوقت بالذات كانت الولايات المتحدة الأميركية متمثلة بإدارة الرئيس توماس وودرو ويلسون- Thomas Woodrow Wilson[6] عاجزة تماماً عن المضي قُدماً بإجراءات تقديم الاتفاقية إلى مجلس الشيوخ بسبب موجة الاحتجاجات التي أثارتها بلدان أميركا الوسطى- Central America, ضدها تحت ذريعة الملكية المشتركة بين السلفادور والهندوراس ونيكاراغوا لخليج فونسيكا- Gulf-Fonseca استناداً إلى اتفاقية عام 1884. لذا كان على حكومتيّ نيكاراغوا وواشنطن الرد على هذه الاحتجاجات ودحضها قبل المصادقة على الاتفاقية. وفي هذا السياق كان وزير الخارجية الأميركي براين ويليام جينينغز-Brian William Jennings [7] قد بعث ببرقية إلى حكومة السلفادور في 18 شباط رداً على احتجاجها في وقت سابق من عام 1913 جاء فيها " أستندَ احتجاجكم إلى الموقف القائم على أن خليج فونسيكا هو خليج إقليمي تق مياهه ضمن الولاية القضائية للدول المجاورة , وهذا الموقف لا تميل الإدارة إلى الجدل فيه ومع ذلك فأن احتجاجكم يدعي انه بعد حل جمهورية أميركا الوسطى – ظلت السلفادور والهندوراس ونيكاراغوا هم المالكين القانونيين المشتركين بالسيادة على خليج فونسيكا ... أسمحوا لي بالقول انه ليس هنالك معاهدة أو اتفاق نص على وضع حد لشرط الملكية المجزأة أو المشتركة, وعليه فأن أساس هذا الادعاء غير واضحة "[8].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

واستناداً إلى ما تقدم عدت الإدارة الأميركية أن ادعاء السلفادور بالسيادة المشتركة لا أساس أو سنداً قانوني لها, وانطلاقاً من هذه الحقيقة فأن جمهورية نيكاراغوا تعد نفسها لها كل الحق في تقديم الامتياز الذي يتعلق به مشروع القناة, ولاسيما أنها ترى أن الولاية القضائية على خليج فونسيكا مُلكاً لها بشكل فردي وليس لها في مُلكية غير مقسمة أو مشتركة كما تدعي السلفادور وكما أن هذا الأمر كان رأي حكومة الهندوراس كما يتضح من معاهدة 1884 بينها وبين السلفادور, والتي تم بموجبها ترسيم الحدود بين السلفادور والهندوراس- Honduras في خليج فونسيكا[9].

وعلى صعيد ذا صلة كانت حكومة نيكاراغوا وعن طريق وزير خارجيتها أميليانو تشامورو فرغاس - Emiliano Chamorro Vargas[10] قد دحضت هي الأخرى ادعاءات السلفادور بشأن الملكية المشتركة لخليج فونسيكا، عندما أرسلت مذكرة لحكومة السلفادور أوضحت في 18 شباط أيضا جاء فيها " .... أن خليج فونسيكا ليس خليجاً إقليمياً تخدل مياهه ضمن اختصاص الدول المجاورة، وانه لا توجد اتفاقية بالملكية المشتركة وغير المقسمة عليه ..." وبناءً على ما ورد في المذكرة فقد أثبتت نيكاراغوا للسلفادور أنها هي من تمتلك الحق الحصري في ذلك الجزء من خليج فونسيكا الذي يقع ضمن سلطتها الإقليمية واستناداً إلى البرتوكول الموقع من قبل لجنة الحدود لنيكاراغوا والهندوراس والذي تتبع القسم (1) من المادة الثانية لمعاهدة جاميز – بونيا لعام 1894. وله قوة إثباتية في مسائل ترسيم الحدود بين الجمهورين[11]. [1]

أثناء ذلك جددت حكومة كوستاريكا- Costa Rica معارضتها للاتفاقية المفتوحة وأرسلت برقية إلى إدارة الولايات المتحدة جاء فيها " أن حكومة كوستاريكا تعارض بشدة الاتفاقية المقترحة مع نيكاراغوا، لأنها تتضمن أنشاء قاعدة بحرية في خليج فونسيكا " فردت الإدارة الأميركية بمذكرة طمئنت فيها حكومة كوستاريكا بأنه لا داعي للخوف من تجاهل حكومتنا لأية حقوق لها، كما أن اتفاقية مع نيكاراغوا لا تتطلب منها الحصول على موافقة كوستاريكا لعقدها، لكن الاتفاقية عام 1858 بين البلدين تنص فقط على استشارة كوستاريكا، ومع ذلك فأن حكومة الولايات المتحدة تتعهد لكوستاريكا أن بناء القناة سوف لن يكون عل حساب سيادتها. وقد سبق أن أكدت حكومتنا للوزير السابق كالفن أنها مستعدة وراغبة لشراء أو

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

استئجار قاعدة في الطرف الجنوبي في كوستاريكا على وفق نفس الشروط التي قدمتها لنيكاراغوا. لكننا سبق أن تلقينا تأكيدات بأن كوستاريكا لم ترغب في عقد هذا الاتفاق[12].

بعد أن فند وزير الخارجية الأميركي براين مزاعم واحتجاجات بلدان أميركا اللاتينية بشأن السيادة المشتركة على خليج فونسيكا، حتى أمرته إدارته بالتوقيع على الاتفاقية. وفعلاً تم التوقيع عليها في 5 آب عام 1914 وقد عُرفت الاتفاقية باسم اتفاقية براين تشامورو- Bryan – Chamorro Treaty , وهي الاتفاقية رقم (11) بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الأميركية, إذ منحت الأخيرة مقابل تقديمها مدفوعات مالية لصالح جمهورية نيكاراغوا, حقوق الملكية الحصرية والضرورية اللازمة لبناء وتشغيل وصيانة قناة رابطة بين المحيطات عبر نيكاراغوا, وعقد إيجار لجزيرتيَ كريت- Crete وليل كورن- Lil Korn في البحر الكاريبي لمدة 99 عاماً, وحق بأنشاء قناة بحرية على خليج فونسيكا[13] وفي 8 آب كان براين قد قدمها للرئيس ويلسون للاطلاع عليها تمهيداً لعرضها على مجلس الشيوخ للمصادقة عليها, وبعد أن اطلع عليها الرئيس ويلسون قرر تأجيل عرضها على مجلس الشيوخ إلى 16 كانون الأول بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى[14] , وفي هذا التاريخ وبعد اطلاع لجنة مجلس الشيوخ على الاتفاقية, أفادت بأيجابيتها وأقرت الموافقة عليها مبدئياً, معربةً عن أملها في أن يصادق عليها المجلس بعد عطلة أعياد رأس السنة[15].

إن المدقق في بنود المعاهدة وما تم التوقيع عليه بين وزراء الخارجية سيلاحظ خلو الاتفاقية من أي بند أو إشارة إلى خطة الحماية (تعديل بلات)- Platt Amendment [16], ولعل السبب الرئيسي الكامن وراء خذف إدارة الرئيس ويلسون لهذا البند يكمن ورائه سببين, الأول: أنها أرادت بعث رسالة اطمئنان لبلدان أميركا الوسطى المعترضة والمحتجة على الاتفاقية إنها بتوقيع الاتفاقية مع نيكاراغوا أم تكن تستهدف سيادتها. أما الثاني: فلربما تتعلق بالأوضاع الدولية المشحونة بالتوترات السياسية بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى أنداك, فالولايات المتحدة كانت اكثر ما تخشاه هو تحرك دول المحور لتغيير موازين القوى العالمية , ولا سيما اذا ما قررت ألمانيا التحرك والسعي لحصول على خيار بناء القناة من نيكاراغوا , فهي وكما أشير كانت مستعدة لتقديم عرض لبناء القناة بأكثر من 3000,000 دولار ومن ثم فحصولها على هذا الامتياز قد يهدد أمن قناة بنما ويعتبر تحدياً[17] لمبدأ مونرو- Monroe principle[18]. لكننا لا نعتقد أن هنالك فرصة لحدوث

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ذلك ولا نسبة 1%، فحكومة الرئيس دياز كانت على صلة وطيدة بالولايات المتحدة الأميركية فأدارتها السابقة هي من كانت السبب وراء توليه دكة الحكم بعد القضاء على معارضيه.

ما أن حل عام 1915 وهو العام الذي كانت إدارة الرئيس تُمني النفس أن يكون عام الموافقة على الاتفاقية مع نيكاراغوا، لكن مرة أخرى تعثرت مساعي الإدارة بهذا الصدد عندما اصطدمت بالتطورات المرافقة اندلاع الحرب العالمية الأولى وازدحام وتراكم الأعمال في مجلس الشيوخ من جانب وتجدد الاحتجاجات والاعتراضات على الاتفاقية من قبل بلدان أميركا الوسطى من جانب آخر. ففي 28 كانون الثاني 1915 كان وزير الخارجية براين قد ارسل مذكرة إلى حكومة كوستاريكا مبدئياً فيها رغبة إدارة بلاده على عقد اتفاقية معها مماثلة لتلك المراد عقدها مع نيكاراغوا, وان هذه الاتفاقية سوف لن تشمل تعديل بلات الذي أُلغي من اتفاقية نيكاراغوا أيضاً, وابلغهم عن عزم حكومته تقديم عرضاً لحكومة كوستاريكا يتعلق باستعدادها لشراء جزيرة كوكوس- Cocos Island الواقعة على بعد 200 ميل غرباً في كوستاريكا من المحيط الهادئ, ولاسيما أن كوستاريكا أعلنت وفي ظل اندلاع الحرب العالمية الأولى, بأن من المستحيل عليها حمايتها أو الاستفادة منها إذ عرضت الإدارة الأميركية مبلغ 3000,000 دولار وهو نفس المبلغ الذي ستدفعه لنيكاراغوا مقابل القاعدة البحرية في خليج فونسيكا[19].

ومن اجل كسب ود حكومة السلفادور بعثت لها رسالة اطمئنان لها حول بنود الاتفاقية مع نيكاراغوا بعث وزير الخارجية براين مذكرة إلى السلفادور في نفس التاريخ أعلاه إلى حكومة السلفادور يبلغها بأنه تم حذف تعديل بلات من الاتفاقية، وان إدارة بلاده تخوض مفاوضات مع حكومة كوستاريكا آنذاك لشراء جزء من أراضيها يقع ضمن مسار القناة، وعليه أن الولايات المتحدة على أتم الاستعداد لتوسيع نطاق مفاوضاتها لتشمل السلفادور أو أي بلد آخر لأننا لا نريد أن نمس حقوق أي بلد أو أن نغصبها وهو ليس طرفاً في المعاهدة[20]. وقد بدا أن هذا العرض من جانب الولايات المتحدة لربما أرادت أن تكسب به ود ورضا بلدان أميركا الوسطى عبر أشعارها بأنها تعاملهم بحيادية وعلى نفس القدر من المساواة.

في الثالث من شباط 1915 ردت حكومة كوستاريكا على رسالة براين معقدة الموقف أمام إدارته ومبددة أمالها بإمكانية عقد اتفاقية مع حكومته عندما أعلنت في مذكرتها " بأنها لن تدخل في مفاوضات لبيع

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أو تأجير جزء من أراضيها الواقعة على مسار القناة، وان موقف كوستاريكا الذي كان ستستمر عليه أنها مستعدة للتفاوض من اجل أن تحصل على حقوق ملكية في القناة بما يتناسب مع ما ستقدمه " وهذا معناه أن حكومة كوستاريكا أرادت أن تكون مساهمة في ملكية مسار القناة[21]. أما السلفادور فقد اعتذرت عن الظر في برقية براين أو البت في مضمونها كون أنا مثل هذه الأمور هي من صلاحية الرئيس، والبلاد في وقتها كانت تخوض انتخابات رئاسية، لكنها وعدت براين في برقيتها التي أرسلتها له في 4 شباط أنها ستدرس عرضه دراسة جادة[22].

موقف حكومة كوستاريكا الرافض لعقد اتفاقية مماثلة لاتفاقية نيكاراغوا، إلى جانب موقف حكومة السلفادور الرافض والمحير، أجبر إدارة الرئيس ويلسون على عدم أدراج الاتفاقية على جدول أعمال مجلس الشيوخ، كان قد أزم الوضع المتدهور في الأساس في نيكاراغوا، وأجبر الأخيرة على أرسال برقية إلى الوزير براين في آذار من عام 1915, تُعرب فيها عن أسفها لعدم أدراج الاتفاقية أو تقديمها للتداول في مجلس الشيوخ، محملةً الرئيس ويلسون والوزير براين مسؤولية هذا التأخير. ومشيرة إلى أن هذا الأمر ليس في صالح نيكاراغوا، ولاسيما أن إقرار الاتفاقية سيحتاج مداولات ومناقشات لتنال الاتفاقية أكثر من ثلثيَ الأصوات لصالحها ليتم الموافقة عليها[23] .

تأزم الموقف دولياً بشأن فشل إدارة الرئيس ويلسون ووزير خارجيته براين في إقناع البلدان المعترضة على الاتفاقية, لعقد اتفاقية مشابهه لها أو القبول بها على اقل تقدير من جهة, وانشغال الولايات المتحدة الأميركية ومجلس شيوخها في متابعة تطورات الحرب العالمية الأولى المندلعة أتونها آنذاك, أصرت الولايات المتحدة الأميركية على ترحيل الموافقة على الاتفاقية لعام 1916, وذلك عندما عقد مجلس الشيوخ جلسة استثنائية في 18 شباط من هذا العام, صداق خلالها على الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأميركية ونيكاراغوا في 5 آب عام 1914, بأغلبية 55 صوتاً لصالحها مقابل 18 صوت ضدها. والتي نصت " تمنح الولايات المتحدة الأميركية مقابل مبالغ مالية، حقوق الملكية الحصرية لبناء وتشغيل وصيانة قناة بين المحيطات عبر نيكاراغوا فضلاً عن استئجار جزيرتيَ كريت كورن وليتل كورن، وبحق أنشاء قاعدة بحرية في خليج فونسيكا"[24].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

واستناداً إلى تصديق مجلس الشيوخ الأميركي على اتفاقية براين – تشامورو، بعث الأخير ببرقية إلى وزارة الخارجية الأميركية في 28 من نفس الشهر، أعرب فيها عن ارتياح وسعادة حكومته، ويبلغ الإدارة الأميركية أن حكومته تقبل بالتعديلات التي ادخلها مجلس الشيوخ على الاتفاقية، وان الاتفاقية بصيغتها المعدلة ستقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى مجلس شيوخ نيكاراغوا للمصادقة عليها[25].

على أثر ذلك عقد مجلس النواب في نيكاراغوا جلسة خاصة في السادس من آذار عام 1916 لمناقشة التعديلات على الاتفاقية تمهيداً للتصديق عليها، بعد أن صادق عليها مجلس الشيوخ الأميركي. في أثناء الجلسة كان الأغلبية من أعضاء الكونغرس يميلون وبشكل إيجابي إلى التصديق على الاتفاقية. إلا انه وأثناء مناقشة التعديلات حدث جدلاً بين بعض الأعضاء, هذا الجدل الذي كان يحركه ويغذيه بعض الشكوك حول التعديلات التي طرأت على بنود الاتفاقية فيما يتعلق باحترام سيادة نيكاراغوا, بمعنى هل أن الاتفاقية تعني بيع نهائي لمسار القناة, وجعل جميع الأمور المالية والسياسية المتعلقة بالقناة تحت أشراف الولايات المتحدة الأميركية, ولا أي سلطة شرعية لنيكاراغوا وحكومتها ضمن حدود المسار القناة (أي التخلي عن السيادة الوطنية) , أم تعدُ مجرد امتياز مُنح للولايات المتحدة الأميركية لغرض بناء قناة على الأراضي التي تقع ضمن السيادة الوطنية والشرعية لنيكاراغوا[26].

بناءً على ما تقدم وبما أن المناقشات وصلت إلى طريق مسدود بسبب الاختلاف في وجهات النظر بين أعضاء الكونغرس بشأن أعلاه، بعث وزير الخارجية النيكاراغوي أميليانو تشامورو ببرقية في نفس اليوم إلى نظيره الأميركي روبرت لانسينغ- Robert Lansing [27] يطلب منه فيها بيان وتفسير هذه المادة باعتبارها أهم نقطة في سياق المصادقة على الاتفاقية، جاء فيها " ... نظراً لأن هذه النقطة ستكون أهم نقطة يجب مناقشتها قبل تصديق الكونغرس على الاتفاقية، لذا فقد اعتبرت حكومتي أنه من الحكمة وحتى لا تلتزم وحدها تفسيرها، أن نطلب من معاليكم بياناً بشأن تفسير حكومة الولايات المتحدة لهذه المادة المذكورة في الاتفاقية "[28].

الإدارة الأميركية من جانبها تركت الباب مفتوحا أمام تفسير المعنى الحقيقي للمعاهدة ولم تعطي تفسيراً واضحاً لها، وبينت هذا الأمر من خلال وزير خارجيتها لانسينغ الذي بعد مدة ابلغ نظيره تشامورو في

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

11 آذار أن الرئيس الأميركي السابق تافت عندما قدم الاتفاقية إلى مجلس الشيوخ عام 1913 قدمها على أنها اتفاقية تمنح الحقوق الحصرية للولايات المتحدة لبناء القناة للأبد. في حين أنا الوزير براين قدمها عام 1914 على أنها امتياز فهناك اختلاف في الاتفاقيتين وعلى أثره فإن الاتفاقية تبقى على ما هي عليه (الاتفاقية التي صادق عليه مجلس الشيوخ الأميركي في 18 شباط) لحين استكمال المشاورات المستقبلية بين الحكومتين وتسوية جميع التفاصيل والشروط لبناء القناة[29].

أقر مجلس الشيوخ في نيكاراغوا الاتفاقية في 7 نيسان بأجماع أعضاءه، ماعدا أحد أعضاءه من اللبراليين الذي لم يصوت وقدم احتجاجاً، ومن ثم أحالها إلى مجلس النواب لمناقشتها والبت النهائي فيها[30]. وفي الحادي عشر من نفس الشهر أقر مجلس النواب الاتفاقية بأغلبية (29) صوت مقابل (8) ضدها وبذلك يكون كلا المجلسين قد صادقاً عل الاتفاقية وتعديلاتها، على وفق ما أقره مجلس الشيوخ الأميركي تماماً[31]. لذلك أعربت الإدارة الأميركية في 17 من الشهر ذاته عن ارتياحها بعد إقرار الاتفاقية وتعديلاتها من قبل حكومة نيكاراغوا وأعلنت للأخيرة بأنها ستبدأ بإجراءات تبادل صكوك التصديق بين رؤساء الدولتين[32].

ويمكننا الاستنتاج أنه أذا كان الاحتلال الأميركي لنيكاراغوا كان واقعاً جزئياً بموجب الاتفاق الضمني الذي جرى بين قائد أسطولها في المحيط الهادئ الجنرال دبليو أج سوترلاند- WJ Sutterland ورئيس نيكاراغوا دياز في 13 تشرين الأول 1912 كما أشرنا سابقاً، أصبح بموجب اتفاقية براين – تشامورو واقعاً كلياً حقيقياً ولاسيما أن حكومة نيكاراغوا قد صادقت على الاتفاقية وتعديلاتها التي أشارت إلى بيع نيكاراغوا المسار عبر أراضيها للولايات المتحدة الأميركية لبناء القناة مدى الحياة. ومن ثم فقد تنازلت عن جزء من أراضيها للولايات المتحدة هذا التنازل أو البيع الذي مس سيادتها الوطنية على أراضيها وجعلها منقوصة، وفسحت المجال للولايات المتحدة للتدخل في شؤونها الداخلية والسعي لترسيخ وتثبيت سيطرتها الاقتصادية بعد أن ثبتت السيطرة العسكرية مسبقاً.

لم تقف دول أميركا الوسطى مكتوفة الأيدي إزاء الاحتلال الأميركي غير المباشر لنيكاراغوا، ولاسيما أن هذا الاحتلال حتماً ستنعكس آثاره مستقبلاً عليها، فالوجود الأميركي في نيكاراغوا من شأنه أن يشكل تهديداً سافراً لأراضيها وحدودها المشتركة مع نيكاراغوا. وعليه كانت كوستاريكا في مقدمة دول أميركا الوسطى

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

التي كررت احتجاجها ورفضها للاتفاقية, ففي وقت سابق أي في 8 شباط كان وزير خارجيتها مانويل كاسترو كسيادا- Manuel Castro as Siada قد سلم نظيره الأميركي مذكرة احتجاج حكومته على اتفاقية براين-تشامورو, مبلغاً إياه أن حكومته تمتلك حقوقاً قانونية في مسار القناة, إلا أن الولايات المتحدة تجاهلتها يوم قررت المضي بإجراءات توقيع المعاهدة وهذا يعد انتهاكاً واضحاً للحقوق القانونية لحكومة كوستاريكا[33]. وبغض النظر عن مدى الاحترام والثُقل السياسي الذي يتمتع به مجلس الشيوخ الأميركي , إلا أنه بتصديقه على الاتفاقية لم يستطع تحرير الاتفاقية من العيب الأساسي الذي يبطلها, وهو عدم امتلاك نيكاراغوا القدرة والسلطة الكاملة على إدارة منطقة مسار القناة. وأشار كسيادا في هذا السياق أنه كان من الأجدر للإدارة الأميركية التشاور مع حكومة كوستاريكا قبل التصديق على الاتفاقية باعتبارها أن لها تأثير خطير على سيادتها الوطنية، وبما أن جميع الاحتجاجات السابقة لم تلق آذان صاغية من قبل الإدارة الأميركية، وعليه لم يتبقَ لنا سوى تقديم احتجاج رسمي من نوع آخر لتفادي المخاطر التي ستواجهها كوستاريكا عاجلاً[34].

جاء رد الإدارة الأميركية وعلى لسان وزير خارجيتها لانسنغ، أن الاتفاقية لم يتم تصميمها لانتهاك أي حق أو مصلحة لكوستاريكا أو أي من بلدان أميركا الوسطى المجاورة لنيكاراغوا، وأن مجلس الشيوخ عندما أقر التعديلات وصادق على الاتفاقية على أساس أنه لا يوجد أي اتفاقية تثبت حق لأي دولة من دول كوستاريكا أو السلفادور أو الهندوراس كحق قائم ومعترف به في منطقة أنشاء القناة، لذا لا يحق لها الاعتراض على الاتفاقية[35].

في ذلك الوقت لم تجد حكومة كوستاريكا بديلاً عن تدويل قضية اتفاقية براين- تشامورو ولتبلغ وزارة الخارجية الأميركية بأنها رفعت دعوى ضد الحكومة جمهورية نيكاراغوا أمام محكمة العدل لأميركا الوسطى - The Central American Court of Justice [36] وللدقة ذكرت أن الدعوى ضد اتفاقية براين – تشامورو المبرمة بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية نيكاراغوا في 5 آب 1914 لمنعها من تنفيذها، لأنها انتهاكاً صارخاً لحقوقها وسيادتها على أراضيها ولاسيما في مناطق الحدود المشتركة بين البلدين مدار الاتفاقية[37].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

أتاح إجراء حكومة كوستاريكا أعلاه الفرصة والمجال لدول أميركا الوسطى لتحذو حذوها، ففي 4 أيار عام 1916 كانت السلفادور قد دخلت على خط الاحتجاجات عند توقيع نيكاراغوا الاتفاقية، ففي هذا اليوم وصل العاصمة ماناغوا ضابطيَن عسكريين على متن السفينة السلفادورية سانتا آنا- Santa Ana التي رست في ميناء كورنتو يمثلون حكومة السلفادور حاملين خطاباً مختوماً منها يتضمن احتجاجاً ليس باسم السلفادور وإنما باسم دول أميركا الوسطى ضد توقيع نيكاراغوا على الاتفاقية، وقد جاء هذا الاحتجاج بعد أن اعترفت محكمة العدل لأميركا الوسطى بالاستماع إلى شكوى كوستاريكا ضد نيكاراغوا بأغلبية أربعة أصوات مقابل صوت واحد[38].

لم تكتفِ حكومة السلفادور بذلك الاحتجاج, وإنما قررت أن تسير على نهج وخطى كوستاريكا في الاحتجاج على نيكاراغوا والاتفاقية, ولتقدم هي الأخرى دعوى في محكمة العدل لأميركا الوسطى, والتي كانت قد نشر مضمونها في الجريدة الرسمية لها في 29 آب من نفس العام , إذ استندت في دعواها ضد حكومة نيكاراغوا إلى أن الاتفاقية براين-تشامورو التي وقعتها مع الولايات المتحدة الأميركية انتهكت حقوق السلفادور وعرضت أمنها وسيادتها للخطر, من خلال أنشاء قاعدة بحرية أميركية في خليج فونسيكا, وعليه هنالك احتمالية لجعل المنطقة ساحة اقتتال في حال تعرض الولايات المتحدة وقواعدها لأي هجوم من قبل أي دولة أو قوة عسكرية, هذا الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انتهاك سيادة الدول الصغيرة, لاسيما وأن العالم في حالة حرب ومثل هذه القاعدة ستكون هدفاً سهلاً لشن الهجمات العسكرية[39].

اعتباراً من مطلع شهر أيلول عام 196, باشرت محكمة العدل لأميركا الوسطى بعقد جلساتها للنظر في قضية الدعوى المقدمة لها من قبل حكومتي كوستاريكا والسلفادور ضد جمهورية نيكاراغوا بسبب أبرام الأخيرة اتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية تمنح الأخيرة حق بناء قناة بين المحيطات , بدأت المحكمة جلساتها المتعلقة بإيضاح الأسس والوقائع والقانون التي أسست عليها الدعوى , وكذلك الأدلة التي عدت ذات صلة بالإجراء (الدعوى) , إلا أن هذه الجلسات كانت غير مكتملة النصاب بسبب غياب ممثل نيكاراغوا وعلى الرغم من ان اللجنة الدائمة للمحكمة كانت قد دعته لحضور الجلسات أو من ينوب عنه لإكمال النصاب, إلا أن ممثل نيكاراغوا رفض الامتثال للدعوة أو الحضور. مشيراً إلى أن الاتفاقية التي عقدتها

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

حكومته مع الولايات المتحدة هي ضمن الحدود الإقليمية للجمهورية وبذلك فحكومته لم تنتهك أي حق من الحقوق الشرعية لدول أميركا الوسطى, كما أن مسألة الحدود المشتركة مع هذه الدول كان قد تم تسويتها منذ عام 1900 أي قبل أنشاء محكمة العدل لأميركا الوسطى بسبع سنوات, وأن كل من كوستاريكا والسلفادور تأملان إن تصدر المحكمة حكماً ضد نيكاراغوا وتعدها غير مؤهلة لعقد مثل هذه الاتفاقيات, وهذا ما ترفضه حكومة نيكاراغوا وتعده أهانه لسيادتها الوطنية, وعليه هي ترفض أن تخضع للتحكيم[40].

لم تعبئ محكمة العدل لأميركا الوسطى بالحجج والمبررات التي ساقها ممثل حكومة نيكاراغوا , ومضت في عقد جلساتها والنظر في الأسس والوقائع ومقارنتها مع الأدلة, ولتصدر في 30 أيلول في نفس العام قرارها النهائي وبموافقة كل أعضائها باستثناء نيكاراغوا والذي جاء على النحو الاتي " أن معاهدة براين- تشامورو تنتهك حقوق كوستاريكا التي حصلت عليها بموجب معاهدة كاناس – جيريز 1858 - The Canas Jerez وقرارات كليفلاند- The Cleveland Award لعام 1888 ومعاهدة أميركا الوسطى لعام 1907 -The Central American -Treaty , وأن نيكاراغوا لم تستشر حكومة كوستاريكا قبل عقد الاتفاقية , الأمر الذي يحرم الأخيرة من حقها في حرية الملاحة في نهر سان خوان -San Juan , وإضافة إلى حقوق حكومة السلفادور المنتهكة, وعليه تعلن المحكمة أن الاتفاقية باطلة وملغاة, وترد جميع ادعاءات حكومة نيكاراغوا بأن الاتفاقية هي مجرد ضياء (إيجار) وفي الحقيقة هي بيع حقوق ملكية للولايات المتحدة إلى الأبد وحسب التعديل المعتمد من قبل مجلس الشيوخ " وأضاف القرار " تبلغ حكومتي نيكاراغوا والولايات المتحدة الأميركية بالقرار عن طريق البريد أو التلغراف "[41].

رفضت حكومة نيكاراغوا الالتزام بتنفيذ الحكم الذي أصدرته محكمة العدل لأميركا الوسطى، مدعيةً أن المحكمة تفتقر إلى الاختصاص القضائي والإطار القانوني لإصدار هكذا حكم (قرار). إذ أبلغ وزير خارجية حكومة نيكاراغوا تشامورو ببرقية وجهها إلى أعضاء المحكمة في 22 تشرين الأول عام 1916, أن حكومته ترفض الالتزام بحكم المحكمة، وهي لا تعترف بالسلطة المطلقة غير المقيدة المزعومة للمحكمة، وأن واجب الأخيرة هو الحفاظ على العلاقات العامة بين الدول الأعضاء، من غير المس بسيادتهم الوطنية، وتؤمن الوئام والسلام غير القابل للتغيير بينها عبر الضمان الفعال لحقوقها كما حددته معاهدة السلام والصداقة لعام

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

The Treaty of Peace and Amity -1907 والتي كانت سبباً في تأسيسها، وأن نيكاراغوا كانت ولازالت ملتزمة بعلاقاتها مع دول أميركا الوسطى ضمن حدود الاحترام وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[42].

أما الولايات المتحدة الأميركية فقد تجاهلت ورفضت الالتزام بقرار محكمة العدل , ولاسيما إذ ما علمنا أن الأخيرة لم يكن لها كعب علو على الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها كانت سبباً مباشراً في تأسيسها, لذلك رفضت الإدارة الأميركية قرارها بإلغاء المعاهدة, وقد أشار وزير خارجيتها في هذا السياق إلى أن إصدار هكذا أحكام ليس من اختصاص المحكمة, ولاسيما أن اختصاصها فض النزاعات بين دول أميركا الوسطى, وأن قرارها (حكمها) لا يمكن أن يحمل الصفة العملية القانونية ما لم يكن هنالك أتفاق بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الأميركية حول إلغاء الاتفاقية[43], هذا التجاهل الواضح والصريح من قبل الولايات المتحدة الأميركية لقرار المحكمة العدل لا يمكننا إلا أن نفسره تفسيراً واحداً وهو أن هذه المحكمة لم يكن أنشاؤها مجدياً أو حبراً على ورق إن صح التعبير, وقد كان بداية النهاية لها, إذ لم يعد هنالك من داعي لاستمرارها بعد أن فشلت وأخفقت في أهم القضايا التي عُرضت عليها إذ لم يستطع أعضائها من الحفاظ على جدية القرارات التي أصدرتها , وكان ذلك إيذاناً بزوالها[44].

لم تُثن قرار محكمة العدل لأميركا الوسطى الأطراف المتعاقدة على الاتفاقية عن المضي قدماً في استكمال إجراءات تنفيذ بنودها بعد تبادل صكوك التصديق عليها, فكل من نيكاراغوا أو الولايات المتحدة الأميركية كان لديها المسوغ والمبرر في وجهة نظرها للاستمرار في ذلك, فالولايات المتحدة الأميركية إلى جانب ما ذكرناه مسبقاً بشأن علو كعبها على المحكمة لأنها السبب الرئيسي في تأسيسها في تأسيسها, كانت قد أنهت بناء قناة بنما وقد افتتحتها في عام 1914, الأمر الذي جعل من اتفاقية براين – تشامورو تحتل أهمية كبرى في نظر الإدارة الأميركية آنذاك, لاسيما وأنها عدتها الحل العملي الأمثل لردع الدول والقوى الأوربية في التدخل في شؤون أميركا الوسطى ودولها, وضماناً لقطع دابر أي محاولة من قبلها لبناء قناة قد تؤثر سلباً على قناة بنما, وبذلك تكون الولايات المتحدة الأميركية قد احتكرت مناطق الربط بين البحار والمحيطات في أميركا اللاتينية وضمنت السيطرة الفعلية والهيمنة الاقتصادية والاستراتيجية على نصف الكرة الغربي (أميركا

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

اللاتينية)[45]. فالولايات المتحدة الأميركية كانت تشعر أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول أميركا الوسطى قد يفسح المجال لظهور قوى أو دول أوربية تستغل عدم الاستقرار هذا وتهدد امنها القومي. كما أن أنشاء الولايات المتحدة لقاعدة بحرية عسكرية على البحر الكاريبي سيمكن قواتها من مراقبة تحركات للسفن البحرية والغواصات أو أي أنشطة عسكرية لدول معادية في المنطقة. لهذا كان الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة أمراً يحقق أمن ورفاهية الولايات المتحدة الأميركية[46]. وقد كان أنشاء القناة وهذه الاتفاقية سبباً من أسباب تحقيقه من وجهة النظر الإدارة الأميركية.

أما نيكاراغوا الباحثة عن تحقيق الاستقرار والنحو الاقتصادي ومعالجة مشاكله المالية (مشاكل الديون الخارجية والداخلية) والذي سيضمن تحقيق استقرارها السياسي، وقد ظنت أن المبالغ المالية التي ستدفعها لها الولايات المتحدة الأميركية بموجب الاتفاقية ستكون حلاً لكل مشاكلها وأزماتها، لذا كان عليها أن تختار بين هذا الأمر وبين الإساءة للدول المجاورة لها، فاختارت المضي بتوقيع الاتفاقية وتنفيذها لأن ذلك سيضمن وقوف الولايات المتحدة إلى جانبها[47]. تبادلت جمهورية نيكاراغوا والولايات المتحدة الأميركية صكوك تصديق اتفاقية براين – تشامورو في 22 حزيران عام 1916 [48].

وبهذه المناسبة قدم الرئيس الأميركي ويلسن أعلاناً مكتوب بقلمه عبر فيه عن مدى ارتياحه بعد إتمام التصديق الاتفاقية في واشنطن بحضور ممثلين عن الأطراف المتعاقدة جاء فيه " إن حكومتي الولايات المتحدة الأميركية ونيكاراغوا مدفوعةً بالرغبة في تعزيز وتوثيق صداقتهما القديمة والودية من خلال التعاون الصادق بما يحقق المنفعة والمصالح المتبادلة , قد اتفقنا على بناء قناة بين المحيطين , تمر عن طريق نهر سان خوان وبحيرة نيكاراغوا الكبرى عبر أراضي نيكاراغوا ... وبما أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية وحكومة نيكاراغوا عدت أن أنشاء هذه القناة يخدم مصالح كلا البلدين , فقررت أبرام هذه الاتفاقية التي تمنح الولايات المتحدة حقوقاً ملكية حصرية لبناء وتشغيل قناة بين المحيطات عن طريق نيكاراغوا , واستئجار بعض الجُزر , والحق في أنشاء قاعدة بحرية على خليج فونسيكا...بموجب هذه الاتفاقية التي وُقعت من قبل المفوضين المعنيين في واشنطن في اليوم الخامس من شهر آب (أغسطس), من عام الف وتسعمائة وأربعة عشر . وقد تضمن هذه الاتفاقية المواد الآتية[49]:

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

- المادة الأولى: تمنح حكومة نيكاراغوا إلى الأبد حكومة الولايات المتحدة حقوق الملكية الحصرية المعفية من الضرائب أو أي رسوم عامة أخرى، اللازمة لبناء وتشغيل وصيانة قناة بين المحيطات عبر نهر سان خوان وبحيرة نيكاراغوا الكبرى.
- المادة الثانية: تقوم حكومة نيكاراغوا بموجب الاتفاقية على تأجير جزيرتي كريت كورن وليتل كورن للولايات المتحدة لمدة 99 عاماً، كما تمنح حكومة نيكاراغوا حكومة الولايات المتحدة الأميركية الحق في أنشاء وتشغيل وصيانة قاعدة بحرية في خليج فونسيكا لمدة مماثلة وهي 99 عاماً. مع تمكين الولايات المتحدة اتخاذ أي إجراء ضروري لتأمين وحماية هذه الحقوق.
- المادة الثالثة: مع مراعاة المواد السابقة ولأغراض المنصوص عليها بالاتفاقية ولغرض تخفيف ديون حكومة نيكاراغوا، يتعين على الولايات المتحدة الأميركية، دفع مبلغ ثلاثة ملايين دولار من الذهب في تاريخ تبادل التصديق على هذه الاتفاقية على أن تصرفها نيكاراغوا على سداد مديونيتها أو لتحقيق النهوض برفاهية نيكاراغوا بطريقة يحددها الطرفان المتعاقدان.
- المادة الرابعة: تصادق الحكومتين على الاتفاقية وفق قوانينها الخاصة. ويتم تبادل التصديقات عليها في واشنطن.

في الوقت الذي اعتقدت فيه حكومة نيكاراغوا أن حصولها على مبلغ (3) مليون دولار من الذهب مقابل أبرامها الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأميركية، من شأنه أن يخفف من أعباء مشكالها المالية والمطالبات (الديون) الداخلية المتمثلة بديون المصارف الحكومية ورواتب الموظفين المتأخرة والديون الخارجية المتمثلة بديون الشركات والبنوك الأجنبية، إلا أن توقيع هذه الاتفاقية شكلَ مشكلة مالية جديدة لنيكاراغوا تضاف إلى مشاكلها السابقة[50]. فحسب ما ورد في بنود المعاهدة كانت الولايات المتحدة الأميركية ملزمة بدفع المبالغ من تاريخ تبادل صكوك التصديق الذي تم في 22 حزيران، إلا أنه وبعد مضي 25 يوماً على ذلك كانت الإدارة الأميركية لم تدفع المبالغ على الرغم من علمها ودرايتها التأمين بالوضع الاقتصادي السيء لنيكاراغوا. الأمر الذي دفع حكومة نيكاراغوا للإيعاز إلى وزير المالية خواكين كوادرا- Joaquin Cuadra لمخاطبة وزير الخارجية لانسنغ يطالبه بدفع إدارته مبلغ (3) مليون دولار من الذهب المتفق عليه لتسديد ديون نيكاراغوا،

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وقد حدث ذلك عندما أرسل برقية له في 17 تموز جاء فيها " صاحب السعادة: يؤسفني أن أزعجكم بشأن مسألة، لكنها ذات أهمية خاصة لجهورية نيكاراغوا.. أن الوضع الاقتصادي لبلدي سيء وهو مشكلة شبه مستحيل حلها ما لم نحصل على مبلغ الثلاثة ملايين دولار التي ستحصل عليها نيكاراغوا بموجب الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة الأميركية ونيكاراغوا، نحتاج تعاونكم الضروري للحصول على المبلغ ... " وقد أوضح كوادرا للانسنغ أنه يوجد في وزارته سجلاً كاملاً لديون جمهورية نيكاراغوا كان من المفترض سدادها منذ مدة طويلة، منها:

1. دين شركة بروات براذرز وشركاته البالغ (1000,000) دولار بالإضافة إلى الفائدة المترتبة عليه.
2. قرض نقابة أثيوبورغا البريطانية والبالغ (1,200,000) جنيه إسترليني وفوائده.
3. قرض البنك الوطني لنيكاراغوا والذي قدمه كسلف لحكومة نيكاراغوا والبالغ (90,000) دولار.
4. قرض شركة أمسينك- Amsink وشركائه في نيويورك والبالغ (282,164) دولار.

وأن شرف حكومة نيكاراغوا والتزاماتها المهني والأخلاقي، وأمن مصالحها مستقبلاً يرتبط بمدى التزامها بسداد هذه الديون[51].

لم تلبي الإدارة الأميركية طلب حكومة نيكاراغوا بدفع المبلغ المالي المتفق عليه، إذ تذرعت في برقية أرسلها وزير خارجيتها لانسنغ إلى القائم بالأعمال في نيكاراغوا جيفرسون في 10 آب عام 1916, يطالبه فيها بإبلاغ حكومة نيكاراغوا إن دفع المبلغ سابق لإوانه، وأنه على حكومة نيكاراغوا بالإيعاز إلى مستشاريها الماليين بأعداد دراسة متكاملة عن ديونها والفوائد المتراكمة عليها وعائدات الجمارك بالتعاون مع المصرفيين الرئيسيين لشركة براون برذرز وشركة أمنسك والبنك الوطني ونقابة أثيوبورغا[52].

واستناداً إلى ما تقدم لم تلتزم الولايات المتحدة الأميركية بما ورد في المادة الثالثة من بنود الاتفاقية, والملفت للنظر أن خرق الولايات المتحدة لهذه المادة جاء مستنداً لما ورد منها, فهي وان كانت قد رفضت دفع المبلغ المتفق عليه في هذه المادة من الاتفاقية, أو تذرعت بأنه لا يمكن التصرف بهذه الأموال من قبل حكومة نيكاراغوا لم يكن طبقاً للتعاون مع الولايات المتحدة ولا سيما أن هذه الأموال لم تخصص كلها لسداد مديونيه

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

حكومة نيكاراغوا وإنما أيضاً لنهوض بواقع ورفاهية نيكاراغوا طبقاً للأحكام الواردة في المادة الثالثة من الاتفاقية التي وافقت عليها حكومة نيكاراغوا وهي تعد ملزمة لها[53].

أن رفض الولايات المتحدة الأميركية دفع أموال الاتفاقية آنذاك وإبلاغها بضرورة إعداد دراسة متكاملة عن مقدار ديونها والفوائد المترتبة عليها، جاء متزامناً مع انخفاض عائدات الجمارك لنيكاراغوا آنذاك، ومن ثم إنفاق هذه الأموال بأكملها على سداد الديون (المطالبات) قد يزيد من مشاكل نيكاراغوا الاقتصادية في ظل انخفاض وارداتها الجمركية[54].

تأخر حكومة الرئيس دياز في إعداد الدراسة الشاملة لمقدار ديونها والفوائد المترتبة عليها, وإطالة أمد المناقشات من قبل المستشارين الماليين بشأن الوضع المالي والاقتصادي مع الرئيس دياز بغية إيجاد الحلول الناجعة لمعالجته, وتزامن ذلك مع نهاية مدة الأخيرة الرئاسية والتي لم يتبقَ منها سوى خمسة عشر يوماً, دفع الرئيس دياز إلى أن يطلب من الإدارة الأميركية ومن خلال القنصل جيفرسون- Jefferson, إلى نقل تسليم أموال الاتفاقية واتخاذ التدابير اللازمة لأنفاقها إلى الجنرال دييغو تشامورو- Diego Chamorro [55], باعتباره الشخص الأوفر حظاً لخلافته في رئاسة نيكاراغوا .

وفي إطار المناقشات التي جرت بين الرئيس دياز والمستشارين الماليين لحكومته بحضور القنصل جيفرسون, كان الأخير قد لفت انتباههم إلى قضية ملحة وغاية في الأهمية يجب أتخاذها قبل الشروع في سداد الديون الخارجية والداخلية, وهي " بما أن الجزء الأكبر من أموال الاتفاقية سيذهب لسداد هذه الديون, لذا أقترح التأكد من صحة ودقة هذه الديون, والعمل على تخفيض ديون عام 1912 بنسبة 50 – 60% وعلى وزيري المالية والخارجية تقديم عرض التسوية هذا إلى الدائنين وحتماً سيكونون سعداء بالحصول على الأموال " وافقت الإدارة الأميركية على مقترح جيفرسون وأعربت وزارة الخارجية الأميركية على استعدادها للتدخل لتسوية مديونية جمهورية نيكاراغوا التي بلغت (8,900,000) دولار دين داخلي و (8,650,000) دولار دين خارجي[56].

لم يمض كثيراً من الوقت حتى عقد مؤتمراً في مدينة واشنطن لتسوية ديون نيكاراغوا وذلك في 18 كانون الأول عام 1916, كان قد حضره ممثلين من وزارة الخارجية الأميركية ومستشارين ماليين عن حكومة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

نيكاراغوا ومصرفيين يمثلون الشركات والنقابات والمصارف الدائنة لحكومة نيكاراغوا. وفي هذا المؤتمر وافقت الإدارة الأميركية على دفع قرض نقابة أثيوبورغا -Ethiopia وفوائده من أموال الاتفاقية، أضافة إلى سعي وزارة الخارجية الأميركية لأقناع حاملي السندات من الأجانب لتأجيل سداد ديونهم (قيمة سنداتهم) لمدة ثلاث سنوات بغية توفير السيولة المالية لسداد جزءاً من الديون الداخلية عندما يتسلم تشامورو الرئاسة. وبهدف الوصول إلى نتيجة ترضي بقية الدائنين اتفقت الأطراف المجتمعة على إصدار سندات دين تضمن لهم الحصول على ما نسبته 49% من أسهم شركة سكك الحديد والبنك الوطني، تشكيل لجنة مطالبات (ديون) تكون مسؤولة عن سداد ديون نيكاراغوا تتألف من أميركيين أثنين وواحد من نيكاراغوا[57], فضلاً عن تعيين وكيل مالي من قبل الولايات المتحدة الأميركية يكون له حرية التصرف واتخاذ القرارات المالية بشأن القروض التي تعقدها حكومة نيكاراغوا مستقبلاً[58].

أن ألقاء نظرة فاحصة معمقة عن التوصيات التي خرج بها مؤتمر واشنطن، تجعلنا نفهم أن الإدارة الأميركية كانت قد سددت كل قيمة قرض نقابة أثيوبورغا بفوائده لإبعاد أي منافسة أو تهديد بريطاني لنيكاراغوا مستقبلاً، وعندما حولت ديون شركاتها إلى سندات مقابل حصولها 49% من أسهم اهم القطاعات في نيكاراغوا وذلك من اجل ضمان توفير بيئة مناسبة لضمان استثمار شركاتها. أما عن تعيينها لجنة مشتركة مع أفضلية منها لها إلى جانب تعيين وكيل مالي أميركي بذلك تكون الولايات المتحدة قد رسخت وجودها الاقتصادي والمالي ومنعت حكومة نيكاراغوا من عقد القروض والاتفاقيات المالية الخارجية إلا بموافقتها وبذلك قد أرست قاعدة لتعديل بلات الذي حذف من الاتفاقية.

منذ دخول قوات المارينز الأمريكية إلى نيكاراغوا من عام 1912 بحجة حماية الأرواح والمصالح الأمريكية أصبحت نيكاراغوا تحت السيطرة العسكرية والاقتصادية الأمريكية , وما تلاها من أحداث من تدخل واضح في الشؤون الداخلية للجمهورية بداية من الحفاظ على حكومة دياز التي تم دعمها وحمايتها من قبل الإدارة الأمريكية, واصبح دياز مجرد دمية بيد وزارة الخارجية الأمريكية ينفذ ما تطلبه منه الوزارة لتحقيق اكبر قدر ممكن من السيطرة الاقتصادية على نيكاراغوا, من خلال تكبيل الأخيرة بسلسلة من العقود والقروض المبرمة مع المصرفيين الأمريكيين وبطلب من وزارة الخارجية الأمريكية والسعي لتوقيع اتفاقية القناة فهذا يعتبر

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

دليل على نية وزارة الخارجية الأمريكية من استغلال الوضع لصالح الرأسماليين الأمريكيين وسيكون من المستحيل تعريض استثماراتهم في نيكاراغوا للخسارة عن طريق سحب دعم الإدارة لحكومة نيكاراغوا, ولتعزيز سياسة عدوانية للتوسع السياسي والإقليمي داخل المنطقة تحقيقاً لمبدأ مونرو, ومنع الدول الأوربية من السيطرة أو الاستحواذ على منطقة البحر الكاريبي.

الخاتمة

ويمكن القول أن الرأسماليين الأمريكيين تعاونوا مع حكومة فاسدة وتابعة لإدارتهم الأمريكية مستغلين احتياجات الحكومة وجشع مسؤولين نيكاراغوا لتأمين سيطرتهم الاقتصادية على جميع الممتلكات الوطنية المهمة والتي تعتبر ذات قيمة كبيرة بالنسبة لهم مثل استحواذهم على السكك الحديد والبنك الوطني والجمارك وتحصيل الإيرادات الداخلية بحيث أصبحت جميع المرافق الحيوية بأيديهم وتحت سيطرتهم المباشرة , بالمقابل كانت الحكومة أداة فعالة لتحقيق مآرب المصرفيين, من جانب آخر كانت هذه العقود مرفوضة من قبل شعب نيكاراغوا الذي اعتبرها مهينة بحق شعب يقدر استقلاله الوطني , أضافة إلى انه أدى إلى تأجيج الرأي العام في أمريكا الوسطى التي اعتبرت أن تدخل الولايات المتحدة في شؤن نيكاراغوا والسيطرة عليها ما هو إلا بداية لسلسة تدخلات مستقبلية ضد الجمهوريات الخمسة وفقدان سيادتها الوطنية خصوصا بعد التنازل الأبدي والحصري من قبل نيكاراغوا للولايات المتحدة لبناء قناة برزخية بين المحيطات وأنشاء قواعد عسكرية مما يعرض سيادة الجمهوريات الخمسة للخطر وهذا ما تم رفضه من قبل دول أمريكا الوسطى. أثناء مباحثات المعاهدة أنهت الولايات المتحدة الأمريكية بناء قناة بنما وكانت على استعداد تام لافتتاحها في 15 آب 1914 وهذا يثبت أن الإدارة الأمريكية برئاسة ويلسون نظرت إلى معاهدة براين ـ شامورو بأنها الحل العملي لردع المزيد من التدخلات الأوربية وضمان عدم بناء القناة من أي دولة أخرى, وأنهاء الاضطرابات السياسية المستمرة في المنطقة, وإمكانية احتكار الولايات المتحدة لطريق العبور نحو بنما مما يضمن لها السيطرة الفعلية والهيمنة الاستراتيجية والاقتصادية على نصف الكرة الغربي, فالمعاهدة لم تكن تنازلا لبناء القناة بل تأمين للولايات المتحدة وحماية قناة بنما.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

الهوامش:

(1) **الحرب العالمية الأولى** 1914 – 1918: والمعروفة أيضا بالحرب الكبرى والصراع في أوروبا , بين معظم الدول الغربية الكبرى إذ ضمت تحالفين : هما دول الحلفاء (بريطانيا العظمى وإيرلندا وفرنسا والإمبراطورية الروسية فيما بعد انضمت كلا من إيطاليا واليابان والولايات المتحدة), ودول المحور وشملت الدول (الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية والدولة العثمانية ومملكة بلغاريا). وقد كانت اكبر حرب شهدها العالم. اندلعت الحرب العالمية الأولى على اثر اغتيال الاروشيدوق فرانسيس فرديناند ولي عهد النمسا ــ المجر على يد جافريلو برينسيب وهو مراهق بوسني تم تزويده هو وإرهابيين آخرين بالأسلحة والتدريب من قبل ضباط الجيش المتمرسين في الإدارة الصربية في عام 1914 وأدى ذلك إلى سلسلة من ردود الفعل التي أدت بألمانيا إلى إعلان الحرب على روسيا ثم أدى اعتماد خطة شليفن الألمانية إلى دخول فرنسا وبريطانيا في الصراع. في تشرين الأول 1914 دخلت الإمبراطورية العثمانية في الصراع، أو والأهم من ذلك في نيسان 1917 عندما دخلت الولايات المتحدة, إلى جانب العديد من العوامل التي أدت إلى اندلاعها. كانت الأسباب البارزة هي التنافسات الإمبريالية والإقليمية والاقتصادية التي كانت تتفاقم منذ أواخر القرن التاسع عشر, خاصة بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والنمسا والمجر وازدياد التنافس الإمبريالي مع الإمبريالية الجديدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . دخلت القوى العظمى حول مجالات النفوذ في الصين وعلى الأراضي في أفريقيا, وقد انتج السؤال الشرقي الذي أوجده انهيار الإمبراطورية العثمانية العديد من الخلافات المقلقة إذ كانت سياسة ألمانيا مقلقة بشكل خاص شرعت في وقت متأخر ولكن بقوة في التوسع الاستعماري. للتوسع ينظر :
Ruth Henig , The Origins of the First World War , 3rd , London , 2002 , P. 23 ; Pearce, Robert The Origins of the First World War , History Review , Issue: 27 , 1997 , P. 12.

(2) **ادولفو دياز:** سياسي محافظ ولد في مدينة ألاخويلا في جمهورية كوستاريكا عام 1875لأبوين نيكاراغويين , عمل في شركة تعدين أميركية كان لها الأثر الفعال في مساعدته للقضاء على رئيس نيكاراغوا خوسيه سانتوس زيلايا عام 1909 . في عام 1910 تسلم منصب نائب الرئيس استرادا , وفي الفترة من عام 1911ـ 1917 تسلم منصب رئيس جمهورية نيكاراغوا تحت رعاية وحماية قوات مشاة البحرية الأمريكية على اثرها تم منح الولايات المتحدة الحقوق الحصرية لبناء قناة نيكاراغوا . بعد انتهاء فترة ولايته اتجه للعيش في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه عاد إلى نيكاراغوا عام 1926للمشاركة في الانتخابات الرئاسية بعد فشل انقلاب اميليانو تشامورو على اثرها تسلم منصب الرئاسة للولاية الثانية التي انتهت عام 1929 ثم غادر نيكاراغوا واستقر أخيراً في كوستاريكا وبقى فيها حتى وفاته عام 1964 .

https://historica.fandom.com/wiki/Adolfo_Diaz

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

(3) اختلف الباحثون حول اصل تسمية نيكاراغوا, فالبعض يقول أن الإسبان هم أول من اطلق هذا الاسم, نسبة إلى نيكاراو- Nicarao , وهو زعيماً لا حدى القبائل الأصلية التي كانت تعيش حول بحيرة نيكاراغوا, وقاد قبيلته لمواجهة قوات الاستعمار الإسباني أثناء دخولها إلى نيكاراغوا بقيادة جيل غوانزاليس- Gil Gonzalez عام 1522, وهنالك من يرى أن اسم= =يكاراغوا تم تشكيله من خلال الدمج بين اسم نيكاراو وأغوا - Agua , وتعني الماء باللغة الإسبانية, وفي ذلك إشارة إلى البحيرات الكبيرة والمسطحات المائية داخل البلاد. وهنالك رأي ثالث يذهب أصحابه إلى القول أن اسم البلاد مشتق من اصل كلمة نيك- اناهوا- Nick-Anahua, فكلمة Nick هي اختصار لـ Nicalt وتعني (المحاطة بالمياه), أما كلمة Anahua , فتعني أولئك الذين جاءوا إلى هذا الحد , وعند الجمع بين الكلمتين Nicalt . Anahua تعني بلغة سكان البلاد (هنا الماء) أو (المحاطة بالماء) . للتوسع اكثر ينظر:

Christopher Dall , Nicaragua in Pictures , Twenty First , New York , 2005 , Pp. 66-67 ; Silva Fernando, Macuilmiguiztl , El Nuevo Diario , Spanish , 2003 , Pp.25 – 29 ; Edwin Sanchez , El Origen De Nicaragua , Spanish , 2017 , Pp.41-46.

(4) Memorandum From , The Minister of Nicaragua to the Secretary of State, February 12 , 1914, In : P.F.R.U.S. 1914, No. 1687, P. 954 .

(5) Memorandum From , The Minister of Nicaragua to the Secretary of State, February 12 , 1914, , In : P.F.R.U.S. 1914, No. 1687, Pp. 954 -965.

(6) **توماس وودرو ويلسون**: هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية , ولد في مدينة فرجينيا عام 1856, درس القانون في جامعة برينستون وتخرج منها عام 1879, مارس مهنة القانون في مدينة فرجينيا لمدة عام , درس العلوم السياسية والفقه عام 1885 وحصل على الدكتوراه عام 1886 عمل بتدريس التاريخ والاقتصاد السياسي في جامعة ويسليان, وفي 1890 عمل أستاذاً للفقه والاقتصاد السياسي في جامعة برينستون , تم ترشيحه من قبل الديمقراطيين لانتخابات الرئاسة عام 1912 ليتمكن من الفوز ويصبح رئيسا للولايات المتحدة الأميركية عام 1913 وفوزه لولاية ثانية عام 1916 حتى عام 1921, في عام 1919 عانى من سكتة دماغية سببت له إعاقة لعدة اشهر وأصيب على اثرها بخيبة امل لانفصاله عن المشهد السياسي, في عام 1920 حصل على جائزة نوبل للسلام باعتباره من الشخصيات المحورية في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية, توفي عام 1924 . للتوسع ينظر:

The Columbia Encyclopedia, Wilson Woodrow; The Encyclopedia America , Vol. 29 , Pp.6-8.

(7) **وليام براين جينينغيز** : قائد سياسي ديموقراطي أميركي, ولد في مدينة سالم في ولاية الينوي في الولايات المتحدة الأمريكية في 19 أذار 1860, تخرج من كلية الينوي عام 1881 ودرس القانون في كلية الاتحاد للقانون في شيكاغو وتخرج عام 1887, ومارس السياسة عندما دخل كعضو في الكونغرس عام 1890, واصبح ممثل الولايات المتحدة للأعوام من 1891- 1895

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وترشح للرئاسة عام 1896 ألا انه لم يفز وعلى الرغم من صغر سنه (36 عام) تبنى العديد من الإصلاحات منها ضريبة الدخل الفيدرالي المتدرجة, وقانون الانتخابات والانتخاب الشعبي لأعضاء مجلس الشيوخ, قانون الاقتراع النسائي وتنظيم سوق الأوراق المالية وغيرها من الإصلاحات والقوانين. مارس مهنة المحماة في مدينة لينكولن, رشح لعضوية مجلس الشيوخ, عين وزيرا للخارجية بعد تولي ويلسون الرئاسة كانت لديه خبرة سابقة في الشؤون الخارجية ودرس المسائل الدولية, استقال من وزارة الخارجية عام 1915 وتوفي في 26 تموز عام 1925 أثناء نومه .للتوسع ينظر:=

=The Columbia Encyclopedia , Bryan William Jennings; American Statesmen: Secretaries of State from John Jay to Colin Powell, Greenwood Press, 2004 ,P.74.

(8) The Minister of Nicaragua to the Secretary of State, February 18, 1914 , In : P.F.R.U.S. 1914, No. 1688, Pp.954 – 955 .

(9) Ibid .

(10) **اميليانو تشامور فرغاس**: وهو عسكري وسياسي نيكاراغوي من حزب المحافظين, ولد في مدينة اكويابا Acoyapa- في 11 ايار1871 , والده دون سلفادور تشامورو- Don Salvador Chamorro , إذ تعد عائلته من عائلات الريفية المستوى في المجتمع النيكاراغوي, ألا أنه بعد عامين من ولادته أنتقل للعيش مع زوج أمه بعد انفصالها عن ابيه. ولم يعد للعيش مع والده ألا عام 1885 والذي كان عضواً بارزاً بحزب المحافظين وهكذا تعلم تدريجياً آلية التعامل القضايا السياسية وتعاطي وأنشطة حزب المحافظين, إذ حرص والده على تعليمه ودخل كلية غرناطة في سان فرانسيسكو وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم والآدب عام 1889, بدأ حياته العسكرية عام 1903 عندما قاد انتفاضة ضد زيلايا, وعلى الرغم من فشلها ألا أنه أصبح في صدارة سياسي حزب المحافظين, وكان عدائه لزيلايا نابع من التنافس والصراع السياسي على السلطة بين الحزبين (الليبرالي والمحافظ), واصبح المنافس الأقوى والأساسي لزيلايا, عندما انظم إلى جانب خوان استرادا وخوسيه ماريا مونكادا قوى سياسية للإطاحة بزيلايا. بعد الإطاحة بزيلايا أصبح رئيس الجمعية التأسيسية, في عام 1912 أعرب عن طموحه الرئاسي ألا أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بالانتخابات وتنصيب دياز للرئاسة حالت دون ذلك, لتسلم حينها منصب مبعوث نيكاراغوا في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا المنصب مكنه من التفاوض على معاهدة براين تشامورو المثيرة للجدل عام 1914, في عام 1916 أستقال من منصبه كمبعوث وعاد إلى نيكاراغوا للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وبدعم من الولايات المتحدة وليفوز في الانتخابات وليصبح رئيساً(1917-1921), تم انتخابه للمرة الثانية عام 1926. توفي عام 1966. للتوسع اكثر ينظر:

Emiliano Chamorro, El Último Caudillo: Autobiografía ,Managua, Nicaragua , 1983 .

(11) The Minister of Nicaragua to the Secretary of State , May 25 , 1914 , In : P.F.R.U.S. 1914, No. 1688, Pp. 957 – 958 .

(12)Ibid.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

(13) The Secretary of State to the President , August 8 , 1914 , In : P.F.R.U.S. 1914, No. 1701, P. 966 .

(14) Paolo E. Coletta, William Bryan Jennings, Vol.2 , University of Nebraska Press , Lincoln Ne , 1964 , P. 193.

(15) Telegram From, The Secretary oF State to Minister Jefferson , December 16, 1914 , In : P.F.R.U.S. 1914, No. 1704, P. 969 .

(16) **تعديل بلات**: سمي بهذا الاسم نسبة إلى عضواً (عضو مجلس الشيوخ) الذي قدمه ورعاه ودعمه في مجلس الشيوخ اورفيل هاتشكوك بلات- Orville Hitchhiker Platt وهو جمهوري وقد أقره الكونغرس الأميركي في 2 أذار 1901 هذا التعديل الذي كان يخص مستقبل العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأميركية , إذ درج هذا التعديل ضمن الدستور الكوبي ليصبح قانونا رسمياً, ووفق هذا التعديل الأميركي منح الكونغرس كوبا الاستقلال، لكنه كان استقلالًا بدون سيادة إذ حدّ = =التعديل من قدرة الحكومة الكوبية الجديدة على عقد الاتفاقيات ومنح الولايات المتحدة قواعد عسكرية في كوبا. كما حرم تعديل بلات كوبا من الدخول في أي معاهدات مع الحكومات الأجنبية دون إذن صريح من الولايات المتحدة. وأخيراً ، أعطت الولايات المتحدة "الحق في التدخل في الشأن الداخلي للحفاظ على الاستقلال الكوبي، والحفاظ على حكومة كافية لحماية الحياة والممتلكات والحرية الفردية ، ظل تعديل بلات ساريًا لأكثر من ثلاثين عامًا، وفي عدد من المناسبات خلال تلك العقود الثلاثة، تدخلت الولايات المتحدة في كوبا عسكريًا وبقت تحت رعايتها. لم يتم حل تعديل بلات ألا في 29 أيار 1934 ، عندما وقع البلدان في هذا التاريخ على معاهدة جديدة الغتها رسمياً. للتوسع اكثر ينظر:

Celestino Here's , Unpardonable Crimes : The Legacy of Fidel Castro : Untold Tales of : the Cuban , U.S.A., 2003 , P.107 ; Donald H. Dyal , Historical Dictionary of the Spanish American War , Greenwood Press , Westport, CT , 1996 , Pp. 261-262 ;

حسين محسن هاشم القصير , السياسة الأميركية تجاه كوبا 1898 – 1914 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 2006 , ص 163 – 164.

(17) Paolo E. Coletta, Op. Cit., Pp. 192 - 194.

(18) **مبدأ مونرو** : وهو المبدأ الذي أصدره الرئيس جميس مونرو- James Monroe في 2 ديسمبر 1823 في خطابه السنوي أمام الكونجرس يخص الدول المستقلة حديثًا في أمريكا اللاتينية , والذي اعتبر اشارة واضحة وصريحة للقوى الأوروبية إلى أن الولايات المتحدة مهتمة الآن بلعب دور أكبر في شؤون هذه المنطقة. بيانه الشهير الآن الذي يفصل العالم الجديد عن القديم ، ويحذر من أي غارات استعمارية جديدة، ويلاحظ أن أي تهديد لهذه الجمهوريات الجديدة سوف ينظر إليها على أنها تهديد للولايات المتحدة. مع عرض سياسة السيادة على نصف الكرة الغربي، أعلنت الولايات المتحدة نفسها رسميًا حامي نصف الكرة الغربي والسلطة الرئيسية التي سيتم التعامل معها في هذه المنطقة. كانت هذه خطوة جريئة من جانب الولايات المتحدة

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

لتولي مهمة حماية كل دولة في أمريكا اللاتينية من جهود إعادة الاستعمار أو أشكال أخرى من تدخل قضائي. ألا أن الدول الأوروبية على الاستقلال الجديد لمستعمرات أمريكا اللاتينية من خلال تنظيم تحالفات هددت بإعادة إرساء قبضتها في نصف الكرة الأرضية. على وجه الخصوص، شكلت روسيا والنمسا وبروسيا وفرنسا (وإنجلترا لبعض الوقت) ما أصبح يسمى التحالف المقدس، الذي اقترح سحق دول أمريكا اللاتينية المنشأة حديثًا. الولايات المتحدة، على الرغم من عدم تهديدها مباشرة من قبل التحالف المقدس، لعبت دورًا نشطًا في الدفاع عن نصف الكرة الأرضية , فكان رد الولايات المتحدة على تهديدات التحالف المقدس في ما يُنظر إليه الآن على أنه البيان الأساسي لعلاقات البلدان الأمريكية: عقيدة مونرو. في 2 ديسمبر 1823، أعلن الرئيس مونرو، في خطابه السنوي أمام الكونجرس، بيانه الشهير الآن الذي يفصل العالم الجديد عن القديم، ويحذر من أي غارات استعمارية جديدة، ويلاحظ أن أي تهديد لهذه الجمهوريات الجديدة سوف ينظر إليها على أنها تهديد للولايات المتحدة. مع عرض سياسة السيادة على نصف الكرة الغربي، أعلنت الولايات المتحدة نفسها رسميًا حامي نصف الكرة الغربي والسلطة الرئيسية التي سيتم التعامل معها في هذه المنطقة. في وقت لاحق، كانت هذه خطوة جريئة من جانب الولايات المتحدة، لأن دفاعها عن أمريكا اللاتينية لا يمكن فرضه بأي درجة من اليقين. تم نشر عقيدة مونرو في الوقت الذي بدأت فيه هذه البلاد في تجربة مشاعر القومية وكان لديها رؤى للعب دور أكبر في الشؤون الدولية. ولقي خطاب الرئيس مونرو ترحيباً حسناً ؛ قدم= =الكونغرس دعمه، عقيدة مونرو في الواقع جلبت الولايات المتحدة إلى التيار الرئيسي لسياسات القوة الدولية. من خلال الإعلان علناً عن نيتها في حماية نصف الكرة الأرضية، سعت الولايات المتحدة للسيطرة على الأحداث من خلال إعلان نفسها القوة المهيمنة في نصف الكرة الأرضية، بدلاً من مجرد الرد على الأحداث في أوروبا. للتوسع اكثر ينظر:

Michael J. Kryzanek , U.S.-Latin American Relations. Edition , 3rd , Westport, CT, 1996 , Pp. 28-31.

(19) Telegram From, The Secretary of State to Minister Hale, January 28, 1915, In : P.F.R.U.S. 1915, No. 1708, P.

(20) Telegram From, The Secretary of State to Minister Long, January 28, 1915, In : P.F.R.U.S. 1915, No. 1709, P.

(21) The Minister Hale to The Secretary of State , February 3 , 1915 , In : P.F.R.U.S. 1915, No. 1710, P.1106 .

(22) The Minister Long To The Secretary of State , February 4 , 1915 , In : P.F.R.U.S. 1915, No. 1711, P.1107 .

(23) Translation , The Minister of Nicaragua to the Secretary of State , March 12 , 1915 , In : P.F.R.U.S. 1915, No. 1718, P.1103 .

(24) The Secretary of State to the Minister of Nicaragua , February 24 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916 , No. 1224, P.820 .

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

(25) Translation , The Minister of Nicaragua to the Secretary of State , February 28 , 1916, In : P.F.R.U.S. 1916 , No. 1225, P.821.
(26) Translation , From, The Minister of Nicaragua to the Secretary of State , March 6 , 1916, In : P.F.R.U.S. 1916 , No. 1227, P.823.
(27) **روبرت لانسينغ** : سياسي ودبلوماسي ديمقراطي أميركي, ولد في مدينة وترتاون شمال نيويورك في عام 1864, بعد أن اكمل دراسته الابتدائية والثانوية التحق بكلية امهيرست عام 1886, إذ درس القانون, وبعد تخرجه تم قبوله في نقابة المحامين في نيويورك عام 1889, ومنذ ذلك الحين وحتى عام 1907 كان عضواً في مكتب المحاماة الدولي, إذ عمل كمستشار أمريكي أمام لجنة المطالبات في بحر بيرينغ عام 1892- 1893, وكمحامي للحكومة أمام محكمة حدود الاسكا عام 1903, وكمستشار لمصائد شمال الأطلسي وفي محكمة لاهاي 1907 – 1909, ثم اصبح مستشاراً لوزارة الخارجية عام 1914 , قبل أن يصبح وزيراً للخارجية أبان المدة 1915 – 1920 , توفي عام 1928. للتوسع ينظر:

Edward S. Mihalkanin , Op. Cit., P.314.
(28) Translation , From, The Minister of Nicaragua to the Secretary of State , March 6 , 1916, In : P.F.R.U.S. 1916 , No. 1227, P.823.
(29) The Secretary of State to The Minister of Nicaragua , March 11 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916 , No. 1228 , P.824.
(30) Untitled , April 7, 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916 , No. 1237 , P.832.
(31) Untitled , April 11, 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916 , No. 1238 , P.832.
(32) The Secretary of State to The Minister of Nicaragua , April 17, 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916 , No. 1243 , Pp.834 - 835.
(33) The Minister Costa Rica To The Secretary of State , February 21 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1223, Pp.818 - 819 .
(34) The Minister Costa Rica to The Secretary of State, February 8, 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1221, P.814 .
(35) The Secretary of State to The Minister of Costa Rica, March 1, 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1226, Pp.820 - 822 .
(36) **محكمة العدل لأميركا الوسطى** : وهي محكمة دولية ذات اختصاص عام , تأسست عام 1907 للحفاظ على السلام وحل الخلافات بين دول أميركا الوسطى. يقع مقرها في مدينة ماناغوا في جمهورية نيكاراغوا , وتظم أربعة دول أعضاء وهي غواتيمالا وهندوراس والسلفادور ونيكاراغوا , في عام 1991 أعيد تشكيل النظام الأساسي لها في ظل نظام التكامل لأميركا الوسطى. للتوسع ينظر :

.Charles Ri Play, The Central American Court of Justice 1907-1918, Rethinking The Words First Court, Universidad's Costa Rica, 2018, Pp. 2-23.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

(37) The Charge de Affaires of Costa Rica to The Secretary of State , March 27 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1231, P.827 .
(38) Telegram From, Minister Jefferson to The Secretary of State, May 4, 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1245, P. 836.
(39) Minister Long , to The Secretary of State, September 28 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1258, Pp. 853 - 862.
(40) للتوسع والاطلاع على جلسات محكمة العدل لأميركا الوسطى بشأن أسس ونتائج القضية والأسئلة التي أثيرت خلالها لبيان الحقائق وجمع الأدلة ينظر :
Minister Hale to the Secretary of State , October 16 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1259, Pp.862 – 886.
(41) Ibid , Pp. 885 – 886 .
(42) Minister Jefferson to the Secretary of State , November 8 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1261, Pp.887 – 889.
(43) Chester Lloyd Jones , The Caribbean Since 1900, New York, 1936, P. 413.
(44)Isaac Joslyn Cox , Nicaragua And United States 1927-1959, Boston, 1972, P.728.
(45) David W. Dent , The Legacy of The Monroe Doctrine A Reference Guide to U.S Involvement In Latin America and The Caribbean , West Port ,1999, P. 285 ; Joseph E. Mulligan , The Nicaraguan Church and The Revolution , Kansas City , 1991 , P. 32.
(46) Richard E. Feinberg , Central America: International Dimensions of The Crisis, New York, London, Pp. 85 – 92.
(47) Helen May Cory , Compulsory Arbitration of International Disputes, Columbia University Press , New York , 1932 , Pp. 97 -98 .
(48)The Secretary Of State To The Chargé d'Affaires of Nicaragua , June 21 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1253, P.849 ; Telegram From , The= =Secretary of State to Minister Jefferson , June 22 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1254, P.849 .
(49) A Proclamation , By The President of The United States of America , June 22 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1255, Pp.849 – 852 .
(50)Isaac Joslyn Cox , Op. Cit., P.728.
(51) Translation , The Financial Agent of Nicaragua to The Secretary of State , July 17 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1263, Pp.898 – 902.
(52) Telegram From , The Secretary of State to Minister Jefferson , August 10 , 1916 . In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1265, P. 906 .
(53) The Secretary of State to the Financial Agent of Nicaragua , August 31 , 1916 . In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1267, Pp. 907 - 908 .

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

(54) Telegram From , The Acting Secretary of State to Minister Jefferson , August 20 , 1916 . In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1269, P. 910 .

(55) **دييغو تشامورو** : سياسي نيكاراغوي وهو عضواً في حزب المحافظين, ولد في 9 آب عام 1861 في قرية ناندايم في مدينة غرناطة ينتمي إلى عائلة تشامورو القوية سياسياً. شغل منصب وزيرا للخارجية في عهد رئاسة أدولفو دياز ووزيراً للزراعة في عهد رئاسة أميليانو تشامورو, تولى منصبه كرئيس لنيكاراغوا في الأول من كانون الثاني عام 1921 عندما كان يقترب من الستين في عمره. واجهت حكومته أوقاتاً عصيبة مع تساؤلات حول التزوير الانتخابي وأنعدام شرعية حكومته. استمر في الخضوع للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنه تولى سدة الحكم بسبب تزوير العملية الانتخابية من قبل الحكومة السابقة المتمثلة بـ اميليانو تشامورو ألا أن كان دييجو مانويل تشامورو موضع قبول جيد كرئيس للجمهورية. ليس بسبب انتمائه السياسي بقدر ما يتعلق بتكوينه الفكري: فقد كان يُعتبر في الواقع ، أحد أبرز مفكري حزب المحافظين في البلاد . توفي الرئيس دييغو تشامورو في منصبه عام 1923 في ماناغوا عن عمر يناهز 62 عامًا. للتوسع ينظر :

https://en.wikipedia.org/wiki/Diego_Manuel_Chamorro;Https://Www.Manfut.Org/Cronologia/P1r.Html, Emiliano Chamorro - Manfut.Or

(56) Telegram From , Minister Jefferson to The Secretary of State , December 14 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1276 , P. 915 .

(57) Telegram From , The Secretary of State to Minister Jefferson , December 22 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1277 , P. 916 .

(58) Telegram From , Minister Jefferson to the Secretary of State, December 31 , 1916 , In : P.F.R.U.S. 1916, No. 1278 , P. 917 .

المصادر:

أولاً : الوثائق الأميركية المنشورة:

1. Papers Relating to The Foreign Relations of The United States, With The Address of The President to Congress December 8 , 1914. The United States Government, Washington1922.

2. Papers Relating to The Foreign Relations of The United States with The Address of The President to Congress December 7, 1915. The United States Government, Washington 1924.

3. Papers Relating to The Foreign Relations of The United States With The Address of The President to Congress December 5 , 1916. The United States Government, Washington 1925.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- حسين محسن هاشم القصير , السياسة الأميركية تجاه كوبا 1898 – 1914 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة بغداد , 2006 .

ثالثاً: الكتب الإنكليزية:

1.Celestino Here's , Unpardonable Crimes : The Legacy of Fidel Castro : Untold Tales of : the Cuban , U.S.A., 2003.
2.Charles Ri Play, The Central American Court of Justice 1907-1918, Rethinking The Words First Court, Universidad's Costa Rica, 2018.
3.Chester Lloyd Jones , The Caribbean Since 1900, New York, 1936.
4.Christopher Dall , Nicaragua in Pictures , Twenty First , New York , 2005.
5.David W. Dent , The Legacy of The Monroe Doctrine A Reference Guide to U.S Involvement In Latin America and The Caribbean , West Port ,1999.
6.Donald H. Dyal , Historical Dictionary of the Spanish American War , Greenwood Press , Westport, CT , 1996.
7. Edwin Sanchez , El Origen De Nicaragua , Spanish , 2017.
8.Emiliano Chamorro, El Último Caudillo: Autobiografía ,Managua, Nicaragua , 1983.
9.Helen May Cory , Compulsory Arbitration of International Disputes, Columbia University Press , New York , 1932.
10.Isaac Joslyn Cox , Nicaragua And United States 1927-1959, Boston, 1972.
11. Joseph E. Mulligan , The Nicaraguan Church and The Revolution , Kansas City , 1991.
12.Michael J. Kryzanek , U.S.-Latin American Relations. Edition , 3rd , Westport, CT, 1996.
13.Paolo E. Coletta, William Bryan Jennings, Vol.2 , University of Nebraska Press , Lincoln Ne , 1964.
14.Pearce, Robert The Origins of the First World War , History Review , Issue: 27 , 1997.
15.Richard E. Feinberg , Central America: International Dimensions of The Crisis, New York, London.
16. Ruth Henig , The Origins of the First World War , 3rd , London , 2002.
17.Silva Fernando, Macuilmiguiztl , El Nuevo Diario , Spanish , 2003 .

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

رابعاً: الموسوعات:

The Columbia Encyclopedia , Bryan William Jennings; American Statesmen: Secretaries of State from John Jay to Colin Powell, Greenwood Press, 2004 .

The Columbia Encyclopedia, Wilson Woodrow; The Encyclopedia America , Vol. 29.

خامساً: مواقع شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت):

1. https://historica.fandom.com/wiki/Adolfo_Diaz
2. https://en.wikipedia.org/wiki/Diego_Manuel_Chamorro.
3. Https://Www.Manfut.Org/Cronologia/P1r.Html, Emiliano Chamorro - Manfut.Or.